

ويخرجون الفسحة ويقولون انه يجب عليكم ان
تحتسبوا وتحفظوا على التاموس ونحن لو انما هم بذلك
لان قد حتم للروح القدس ولما ان لا تخلمكم عنابر
هذه الاثمة الضميرية وهي ان تجتنبوا من قرابت
الاولاد والدم الخثوق والزنا التي ان تجتنبتم
عنها فقد احسنتم والسلام انتم في هذا
القول يفيد اقتضار حرمة العمل على هذه الاربعة
لكن قد علمت فيما تقدم ان مقدم من المسيحيين
يولس قد نسخ حرمة الثلاثة الاولى لفتوك الايات
العامه التي تهمها عليها جميعهم وتثبتت
فهي لا مقدم منهم بولس لم يسبق من الاحكام العلية
التي كانت في الشريعة الموسوية الا حرمة الزنا
فقط لكن لما ركن فيها حد في الشريعة المسيحية
فهو منسوخ من هذه الوجه ايضا فقد حصل
الفرق من هذه الشريعة ونسخ جميع احكامها
ابديه كانت او غير ابديه فتخرج من هذه القول

ان

ان ما استدل به صاحب هذه البراهين من الآيات
القرآنية على عدم النسخ لشي من احكامها في غير
محلها مستشاه اما قصره فانه اقله اطلاق
لان امر النسخ دون ذلك الامر لا يلزم من كون القرآن
الحجيد شهد بانها من زلي من عند الله تعالى
وكونه مطابقا لهما في صدق القصر والاخبار
والمواعيد عدم النسخ لشي من احكامها العملية
الصالحى للنسخ ومن المعلوم البين عند
سائر المسيحيين ان المسيح عليه السلام شهد
ايضا القبول بالصحة وكونها من جانب الله وجل
مع ان شريعة قد نسخت كثيرا من احكامها
بل نسخت اجمع كما علمت ذلك مما تقر
انفا فكلما انه لا يلزم من شهادة المسيح عليه السلام
للتوراة بالصحة وكونها من عند الله عز وجل
عدم النسخ لبعض احكامها العلية فذلك
القرآن الحجيد لا يلزم من شهادة للتوراة والنجمل
بكونها من زلي من عند الله جل وكونه مطابقا